مجلس النواب

دائرة البحوث والدراسات النيابية
قسم البحوث
ورقة احاطة

الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الاول

تهريب المشتقات النفطية

الكميات المصادرة، وآليات التهريب

تستخدم الاوراق البحثية المتنوعة من قبل رئاسة المجلس أو اللجان النيابية أو السيدات و السادة النواب لدعمهم في اداء مهامهم النيابية حصرا

الباحث

اصيل سلمان

ايار 2023

يعاني العراق من ظاهرة تهريب النفط الخام ومشتقاته، مما يؤثر على وفرة الكميات في السوق المحلية، وبالتالي على المستهلك، ولا يخفى اثر ذلك على مجمل الحركة الاقتصادية الداخلية باعتبار النفط هو المصدر الاساسي لدعم الموازنة العامة، ويُنتج العراق ومن خلال مصافي النفط في الوسط والشمال والجنوب والمصافي الاستثمارية العديد من المشتقات النفطية وكالتالي[1]:-

المادة	الانتاج	الاستهلاك	الاستيراد
البنزين	14.771م^3/يوم	29.297م^3/يوم	13.948م^3/يوم
النفط الابيض	3.662م^3/يوم	3.846م^3/يوم	577م^3/يوم
النفط الاسود(زيت الوقود)	55.900م^3/يوم	31.362م^3/يوم	-
زيت الغاز	21.684م^3/يوم	26.070م^3/يوم	3.988م^3/يوم
الغاز السائل	671طن/ يوم	5.177طن/يوم•	-

وفيما يتعلق بعمليات تهريب المشتقات النفطية اشارت الجهات الرسمية المختصة بمكافحة التهريب في وزارة الداخلية بعدم قدرتها على تحديد كميات النفط الخام ومشتقاته التي يتم تهريبها، سوى ما تتم مصادرته من النفط الابيض والاسود والبنزين وزيت الغاز، حيث اشارت مديرية شرطة الطاقة إلى انها صادرت كميات من النفط الاسود بلغت (457.798) لتر، ومن النفط الابيض(1.544.800)لتر، اما ما تمت مصادرته من البنزين فبلغ(1.390.920)لتر، ومن زيت الغاز (611.337)لتر[2].

وفي هذا الاطار اشارت مديرية شرطة الطاقة إلى ان التحقيقات لم تثبت تهريب النفط ومشتقاته إلى دول الجوار، وإن معظم عمليات التهريب تتم بين المحافظات إلى اقليم كوردستان، وان الوسيلة الرئيسية التي تُستخدم في التهريب هي الصهاريج المحورة التي تقوم بسرقة المشتقات النفطية، من خلال خرق الانابيب النفطية، او الحصول عليه بطرق غير مشروعة من المحطات الرسمية وغير الرسمية ومن الشركات، حيث يتم نقله من محافظة وبيعه في اخرى، او نقله لإقليم كوردستان، وتتم عملية النقل عبر هذه الصهاريج بتزوير مستندات تحميل(بوجرات) واختام، ويتم استخدام طرق النقل الرسمية، وطرق نيسمية غير رسمية.

ان هذه الظاهرة هي جزء من ظاهرة الفساد المركب الذي يعاني منه العراق في مختلف القطاعات، وتتطلب معالجتها حزمة اجراءات، رقابية، وقانونية، وادارية، اهمها تشديد عمليات الرقابة على عملية تزويد ونقل وتسليم النفط ومشتقاته، وتطوير الاجراءات الخاصة بتلك العملية المتسلسلة، واستخدام نظم المتابعة

[1] كتاب وزارة النفط ذي العدد 14579/11/1 في 2022/12/1.

• الفرق بين انتاج مصافي النفط وبين الاستهلاك الفعلي، يمكن تفسيره بان شركات الغاز في الشمال والجنوب فضلا عن شركتي نفط الوسط والبصرة تنتج الكمية الاكبر من الغاز السائل، والذي يغطي الفجوة بين انتاج المصافي والحاجة الفعلية.

[2] كتاب وزارة الداخلية، مكتب الوزير، ذي العدد (18286) في 2023/3/15.

الالكترونية للشحنات النفطية في المصافي والشركات والمحطات، وتطوير عمليات مكافحة التهريب من حيث الاجراءات والتقنيات والموارد البشرية، وتشديد الاجراءات القانونية بحق المهربين، على اعتبار ان هذه الظاهرة تسبب ضررا كبيرا على المواطن المستهلك للمشتقات النفطية، وعلى سلاسل التوريد لاهم مورد للاقتصاد العراقي، ومما يجدر ذكره في هذا المجال، ان قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته المرقم(41) في 2008 ينص على العقوبات والاجراءات الحكومية المرتبطة بها لمعاقبة مهربي النفط الخام ومشتقاته.

اعدت هذه الورقة تلبية لطلب السيد باسم نغيمش عضو مجلس النواب